ISSN:2536-9245

دور المواطن السعودي في مكافحة الفساد المالي في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين والأنظمة السعودية.

د./ مسعد عبدالسلام عبدالخالق عبدالسلام*

د./ محمد بهاء النور عبدالرحيم عثمان**

الملخص:

يحاول هذا البحث إبراز دور المواطن السعودي في مكافحة الفساد المالي من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مفهوم الفساد المالي؟ وما هي مخاطره وأضراره؟.

٢. ما أوجه الفساد المالي ومظاهره؟

٣. ما موقف الإسلام من الفساد المالي؟

٤. ما دور المواطن السعودي في الحماية من ظاهرة الفساد المالي في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية؟.

٥. ما دور المواطن السعودي في الحماية من ظاهرة الفساد المالي في ضوء الأنظمة والتشريعات السعودية؟.

* الأستاذ المشارك بالكلية الجامعية بحقل جامعة تبوك.

** الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة الأمير سطام.

ISSN:2536-9245

The Role of The Saudi Citizen in Combating Financial Corruption The Light of Islamic Law and Saudi Laws and Regulations.

Proposal Summary

This premise, to highlight the Saudi role in combating financial corruption, attempts to answer common questions about the following:

1) What is the concept of financial corruption? What are the risks and harms?

2) What is financial corruption and its manifestations?

3) Islam's position on financial corruption?

4) What is the role of the Saudi citizen in the phenomenon of financial corruption in the light of the teachings of Islamic Sharia?

5) What is the role of the Saudi citizen in the phenomenon of financial corruption in public systems and Saudi legislation?

ISSN:2536-9245

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،،،

فإن الاقتصاد أساس بناء الدول، وطريقها للنمو والرقي والازدهار،ولذا فإن الفساد المالي يمثل التحدي الأكبر أمام الحكومات؛ لأنه ينخر في جسم الدول، ويجعلها عاجزة عن التنمية والبناء، لأنه يهدد الأمن، ويضعف الاستقرار، ويضعف مؤسسات المجتمع، ويضعف الاستثمار بسبب هروب رؤس الأموال خارج البلاد، مما يؤدي إلى هدر دعائم الاقتصاد،وزيادة البطالة، واتنشار الفقر، وقلة فرص العمل، كما يقتل القيم النبيلة في نفوس أبناء الوطن ، ويوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء،وقد شهد ملف مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية تطورا ملموسا وكبيرا، ولا سيما بعد تشكيل اللجنة العليا لمكافحة الفساد برئاسة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز(حفظه الله) ولي العهد، ومهندس رؤية ٢٠٣٠، ولقد انعكست جهود اللجنة العليا لمكافحة الفساد على المشروعات الإصلاحية الكبرى التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠،وإن أساس القضاء على ظاهرة الفساد المالي ليرتكز على تعميق دور الرقابة الذاتية في ضمير كل مواطن، أو مقيم تحت سماء هذا البلد المبارك، كما أنه ينطلق من الشعور بالمسئولية المجتمعية تجاه الوطن الذي نحياه، وتعمنا خيراته، ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث(دور المواطن السعودي في مكافحة الفساد المالي في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين والأنظمة السعودية) الذي يهدف إلى ابراز دور المواطن السعودي في مكافحة الفساد المالى في ضؤء التشريعات الإسلامية والقوانين السعودية المبنية على شريعة الإسلام،كما يهدف إلى تقديم تصور مقترح لزيادة وعي وفاعلية المواطن السعودي في مساندة الدولة ضد مكافحة الفساد المالي.

ويحاول هذا البحث إبراز دور المواطن السعودي في مكافحة الفساد المالي من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١-ما مفهوم الفساد المالي؟ وما هي مخاطره وأضراره؟.

٢-ما أوجه الفساد المالي ومظاهره؟

ISSN:2536-9245

٣-ما موقف الإسلام من الفساد المالي؟

٤-ما دور المواطن السعودي في الحماية من ظاهرة الفساد المالي في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية؟.

٥-ما دور المواطن السعودي في الحماية من ظاهرة الفساد المالي في ضوء الأنظمة والتشريعات السعودية؟.

أهداف الدراسة:

١-بيان أهمية التصدي لظاهرة الفساد المالي.

٢-بيان مخاطر الفساد المالي وسبل مواجهتها.

٣- بيان أسباب الفساد المالي وكيفية معالجتها.

٤-إبراز دور المواطن السعودي في التصدي لمكافحة الفساد المالي.

٤-تقديم مقترح لزيادة وعي وفاعلية المواطن السعودي في مساندة الدولة ضد مكافحة الفساد المالي.

محاور الدراسة:

-المفهوم والمخاطر.

-الأسباب والأوجه وسبل العلاج.

-موقف الإسلام من الفساد المالي.

-دور المواطن السعودي في مكافحة الفساد المالي في ضوء الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية

-التصور المقترح لزيادة وعي وفاعلية المواطن السعودي في مساندة الدولة ضد مكافحة الفساد المالي.

ISSN:2536-9245

المبحث الأول

الفساد المالي

(المفهوم–المخاطر والأضرار–الأوجه والمظاهر، الأسباب وسبل العلاج)

أولا:مفهوم الفساد المالي:

إذا كان الفساد في مفهومه العام يدور حول خروج الشيء عن حال استقامته، وكونه منتفعا به[١]،فإن الفساد المالي لا يبعد عن هذا المفهوم كثيرا فيما يتعلق بالأموال،بتحجيم منافعها، وتضييق دوائر الانتفاع بها،ولقد تعددت تعاريفه المختلفة العبارات، غير أنها متقاربة في المفهوم،فمن تعريفات الفساد المالي: سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة،أو تبادل الأموال في مقابل خدمة،أو تأثير معين[٢]، ومنها: كافة التعاملات المالية والاقتصادية التي تهدر المال العام بدون فائدة، أو لصالح فئة معينة،كالمشاريع غير المفيدة للمجتمع عامًة ،وجرائم الاختلاس للأموال النقدية أو ممتلكات الحكومة، بصورة تؤدي إلى أكل أموال المجتمع،والناس بغير حق[٣]، ويعرف أيضا: بأنه: السلوك المنافي للقوانين والأخلاق، القائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة[٤].

ولعل من أحسن العريفات للفساد المالي أنه: التعدي أو التفريط فيما أسند إلى الشخص من أموال، بما يترتب عليه إخلال بمقاصدها.

ولفظ التعدي يشمل كل إخلال ومقصود متعمد يترتب عليه فساد وضرر، والتفريط، هو التقصير والتضييع لماأوكل إلى الشخص من المهام والصلاحيات، والمعنى: أن الفساد المالي إنما يتحقق إذا ترتب على التعدي أو التفريط ضرر بالشيء المؤتمن عليه[٥]، فالفساد المالي يشمل الانحرافات المالية،ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم سير العمل المالي والإداري في الدولة ومؤسساتها،ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة

---

(١) مكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي،د/عبدالباري حمدان سليمان:صـ١٢٠٩،بدون تاريخ.

(٢) منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري،عبدالله بن ناصر آل غصاب:صـ١٤،جامعة نايف للعلوم الأمنية،ط١/١٤٣٢هـ/٢٠١١م، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي،د/نزار عبدالحميد تركي:صـ١٠،وزارة التعليم والبحث العلمي العراقي،ط/٢٠١٧م.

(٣) مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية،د/وائل سعيد الزهراني:صـ٦٦١، المجلة العربية للنشر العلمي،العدد الخامس والعشرون،٢٠٢٠م.

(٤) أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية،د/طه فارس:صـ٨، نشر شبكة الألوكة،بدون تاريخ..

(٥) الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي،د/هيفاء أحمد باخشوين،صـ١٢٨،مجلة العدل، نشر وزارة العدل السعودية، العدد(٧٣)، السنة١٤٣٧هـ.

ISSN:2536-9245

الرقابة المالية بصورة تؤثر على الفرد والمجتمع(١).

ثانيا: الفساد المالي(المخاطر والأضرار):

تتعدد مخاطر الفساد المالي،وتتنوع أضراره، لتشمل كل جوانب الحياة، وتؤثر سلبا على بنيان الدول الداخلي والخارجي، ومن أهم مخاطر الفساد المالي وآثاره السيئة:

١-العمل على إعاقة التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي:

يعد من أخطر الأضرار الناتجة عن توغل وانتشار ظاهرة الفساد المالي: أنه يعمل على إعاقة التنمية داخل المجتمع، ويضعف النمو الاقتصادي به؛لأنه ينحرف بأهداف التنمية،ويبدد الموارد والإمكانيات،ويسيء توجيهها، ويعوق مسيرتها،فغالبا ما يحاول الفاسدون وضع العراقيل في وجه الاستثمار للاستئثار بمجالاته، وللحصول على مكاسب غير مشروعة، مما يرفع تكاليف الاستثمار، ويخفض مستوياته ويشوه تركيبته .ويتسبب في قصور الخدمات الحكومية والخاصة، وتردي البنية الأساسية ونوعيتها، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي(٢).

٢- أنه يهدد أمن الدولة واستقرارها، ويضعف مؤسسات المجتمع، والقيم النبيلة التي جاءت بها الشريعة،، ويعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما أنه يحرم الفقراء من حقهم الطبيعى فى الموارد والمساعدات الضرورية والخدمات العامة الأساسية، لصعوبة مشاركتهم فى فاتورة الفساد التى تعتمد على الرشاوى، والعلاقات الشخصية والمحسوبية، وبالتالى يسقط حقهم الطبيعى فى الغذاء والصحة والتعليم، مما يذيقهم مرارة الظلم والاضطهاد، ويهدد الأمن الاجتماعي، والاقتصادى للمجتمع كله(٣).

٣-أنه يهدد قيمة العمل و الإبداع ؛لأن الثراء السريع - بالفساد المالي - يشجع على نبذ العمل،والاحتراف و كل ما يرتبط بهما من قيم نفسية، واجتماعية واقتصادية وإيمانية ، وهذا من شأنه أن يسيء إلى الإبداع و الإنتاج بملاحظة ارتقاء أوضاع

---

(١)الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي: صـ١٠.

(٢)جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية،د/شريهان ممدوح أحمد:صـ١٢،المجلة القانونية ،الاستيراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد:صـ١٤٢٨،٣هـ،مكافحة الفساد تحديات وحلول،هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية:صـ٢٧،ط/٢٠٢٠م.

(٣)الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي:صـ٤،الجوانب الاقتصادية والقانونية لدعم أجهزة الرقابة المالية في تفعيل الاستيراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد،د/مجد فوزي الخولي:ص٣٣٨،مجلة روح القوانين، العدد(٩٥)،السنة٢٠٢١م.

الفاشلين الذين حققوا تفاوتا ماليا واسعا و سريعا، رغم ضآلة الجهد المبذول[١].

٤-العمل على الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها المختلفة:

حيث إن انتشار الفساد المالي من شأنه أن يؤدي إلى ضعف قواعد العمل الرسمية، والحيلولة دون تحقيق أهدافه الرسمية، ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية أجهزة الدولة الإدارية، وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين معها[٢].

٥-زيادة البطالة،ومعدلات الفقر، وسوء توزيع الدخل، ورفع تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى ضعف مكانة الدولة عالميا، وإقليميا،إلى غير ذلك من المخاطر والأضرار الكثيرة[٣].

ثالثا: الفساد المالي(الأوجه والمظاهر):

للفساد المالي أوجه كثيرة، ومظاهر متعددة، تتشكل بحسب الوسيلة التي يراها المفسد مناسبة لظروفه المتاحة،والتي غالبا ما تكون محوطة بالسرية والتكتم الزائد، حتى لا ينكشف الأمر، ومن أهم أوجه الفساد المالي ومظاهره:

١-الرشوة: وهي نوع من الاتِّجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة، وتكون بطلب عمل أو قبول جُعل، أو الوعد به من قبل الموظف أو المستخدَم، مقابل قيامه بعمل أو امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته.

٢- الاختلاس من الأموال العامة:

والذي يكون بتحويل المال العام لمصلحة المختلس الشخصية، وتتعدد وسائله وقد لا تحصر، كالتلاعب في بنود صرف الميزانية المعتمدة، أو المستندات المالية، أو استلام أموال دون اتباع الإجراء الصحيح، وغيرها من الصور الشبيهة.

٣- الاستثمار من المال العام: بأن يأخذ الموظف العام جزءً من المال العام الذي تحت مسئوليته ويوظفه لمصلحته الشخصية لمدة معينة أو عند الفراغ من مشروع معين، ثم يقوم بردها كما كانت عليه دون أن يعلم بها أحد[٤].

٤-السرقة من الأموال العامة:

---

(١)مكافحة الفساد المالي في الإسلام(جريمة الرشوة إنموذجا)،د/أحمد أولاد سعيد:ص٣،المركز الجامعي غار داية.
(٢)جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية:ص١٢.
(٣)مكافحة الفساد تحديات وحلول: ص٢٨، مكافحة الفساد المالي في الإسلام ص٢ وبعدها،.
(٤)الفساد في المال العام(من مداخله وصوره وسبل مكافحته في الشريعة الإسلامية،د/باعزيز على الفقيه:ص١٢٨ وبعدها،مجلة دراسات دعوية، العدد(٩) يناير ٢٠٠٥م.

تعد السرقة من أخطر جرائم الفساد المالي؛لأنها تخل بأمن الفرد والأسرة والمجتمع،تزرع القلق والخوف، وتنزع الثقة في المجال الاقتصادي وغيره، مما يؤدي إلى رفع التكلفة الاقتصادية على المجتمع(١).

٥- الاختلاس والتزوير والتزييف:

هذه صور ثلاث للفساد المالي،يقصد بالأولى عبث الموظف العام بما أوتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية، ويقصد بالثاني:تغيير الحقائق والتلاعب بها، والمراد بالثالث: كل فعل يؤدي إلى المساس بمركز العملة المتداولة والثقة فيها(٢)، إلى غير هذا من صور الفساد المالي الكثيرة(٣).

رابعا: الفساد المالي(الأسباب والحلول):

للفساد المالي أسبابه الكثيرة التي يرجع بعضها إلى دوافع ذاتية، والبعض الآخر يرجع إلى الظروف الاقتصادية والتشريعية، ومنها ما يرجع إلى الجوانب التشريعية والقانونية، ويمكن إجمال أسباب الفساد مقرونة بالحلول فيما يلي:

١-ضعف الوازع الديني والأخلاقي، الذي يمثل حصنا متينا به يتحصن الفرد والمجتمع كله من جميع أشكال الفساد، ولا سيما المالي منها(٤)، وعلى الدول أن تقوي هذا الوازع في نفوس أفرادها، عن طريق التوعية الشاملة بخطورة الفساد المالي على الفرد في دينه ودنياه وعلى المجتمع كله.

٢- تدني أجور العاملين في بعض القطاعات، ونقص المحفزات المادية،، مما يضطر البعض إلى سد احتياجاتهم بالطرق غير المشروعة(٥)، فعلى الدولة أن تركز اهتمامها على أصحاب الدخول الضعيفة، ولا سيما من هم في الأجهزة الإدارية للدولة، فترفع مستوى معيشتهم؛ حتى لا يضطروا إلى الجناية على المال العام،أو غيره.

٣- الإجراءات المعقدة التي قد تؤدي إلى إعاقة وتعطيل مصالح الأفراد، مما يجبرهم على البحث عن سبيل سهل يقفز على تلك الإجراءات؛ من أجل إنجاز مصاحلهم بطرق

(١)الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي:صـ١٣٨.
(٢)منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري:صـ٤١.
(٣)ينظر: مكافحة الفساد تحديات وحلول:صـ٢١.
(٤)الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي:صـ١٤٩،
(٥)الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي:صـ١٤٩،

ISSN:2536-9245

غير مشروعة[١]، وعلى المملكة العربية السعودية أن تتوسع في تحويل جميع جوانب الحياة إلى الحياة الرقمية، حتى تضيق المساحة التعاملية مع من يسهل عليهم القفز على النظام، وللسعودية في هذا الجانب جهد رائع،ينتظر المزيد من الاستثمار.

٤-تسلط أصحاب النفوذ:

يعد من أخطر أسباب الفساد المالي التي تساعد على انتشاره:تسلط أصحاب النفوذ ورؤس الأموال، وطغيانهم على أفراد المجتمع، وجرأتهم في الحصول على المال، وإن الأجراءات القانونية التي اتخذتها السعودية في سبيل منع الفساد المالي كفيلة بعدم فتح الأبواب لأمثال هؤلاء[٢].

٥-الحصانة التي يتمتع بها بعض المسؤولين والموظفين، من المساءلة السياسية والقانونية، والملاحقة القضائية[٣]، وقد استطاعت المملكة العربية السعودية إغلاق هذا الباب باصدار قانون محاكمة الوزراء رقم(٨٨) الصادر بتاريخ١٣٨٠/٩/٢٢هـ، وهناك أسباب كثيرة للفساد المالي غير التي ذكرت[٤].

المبحث الثاني

موقف الإسلام من الفساد المالي

أوجبت الشريعة الإسلامية حفظ المال الذي يعد من الضروريات الخمس التي أمر الشارع بحفظها، وهي (الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال)، وحفظ المال يكون بأمرين: أحدهما: ما يقيم أركانه ويثبت قواعده، وهو حفظه من جانب الوجود، والثاني: ما يدرأ عنه الاختلال الواقع أو المتوقع، وهو حفظه من جانب العدم، ولهذا نجد في الشريعة من التشريعات ما يشجع على اكتساب المال وتحصيله، ويكفل صيانته وحفظه وتنميته،

(١)الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي:صـ١٤٩،
(٢)مكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي:صـ١٢١٢.
(٣)الفساد المالي والإداري وغياب ثقافة النزاهة(الأسباب وسبل المعالجة)،د/فواز خلف ظاهر:صـ١٢١،مجلة كلية القانون،جامعة تكريت، العدد(٣٦)، المجلد(٧)، السنة ٢٠١٨م.
(٤) ينظر: مكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي:صـ١٢١٠وبعدها،جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية:صـ١٠.

عبر التشريعات الرادعة، والنصوص المشجعة[١]،ومن الضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية للحفاظ على المال، ومنع أي شكل من أشكال إهداره والتعدي عليه:

١-جعل الطريق المشروع للحصول على الأموال هو الكسب الطيب وطيب نفس صاحب المال:

الأصل في تحصيل الأموال في الإسلام إن تكون بكد المرء وسعيه، وتحريه للحلال الطيب،وأن أموال الآخرين ممنوعة إلا إذا طابت بها نفوسهم، فقد خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع،فقال:(إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا) [٢]،وقال:(لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ قَالَ: وَذَلِكَ لِشِدَّةِ مَا حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْمُسْلِمِ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِ) [٣]،وقال:(مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ) [٤].

٢-التخويف من الكسب الحرام:

لقد حذر الإسلام المسلم من الكسب الحرام، وبين أنه موجب لرد الأعمال، ويفتح الباب للدخول في نار جهنم،قال رسول الله ﷺ:(كُلُّ جَسَدٍ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ " ، وَفِي رِوَايَةِ : " أَيُّمَا لَحْمٍ نبت مِنْ سُحْتٍ، فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ) [٥]،وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: {يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ} [المؤمنون: ٥١] ، وَقَالَ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ} [البقرة: ١٧٢] ، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، ثُمَّ يَمُدُّ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِّيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ) [٦].

٣-تحريم كل صور أكل الحرام:

(١)الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي:صـ١٢١.
(٢)صحيح مسلم،ك/الحج،ب/حجة الوداع،حديث رقم(١٢١٨).
(٣) صحيح، ينظر:شرح مشكل الآثار للطحاوي،حديث رقم(٢٨٢٢)،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط١/١٤١٥هـ،البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن:٦/٦٩٤،دار الهجرة،الرياض،ط١/١٤٢٥هـ
(٤)صحيح البخاري:ك/البيوع، ب/كسب الرجل وعمله بيده،حديث رقم(٢٠٧٢).
(٥) صحيح ، ينظر: شعب الإيمان للبيهقي،حديث رقم(٥٣٧٥)،مكتبة الرشد، الرياض،ط١/١٤٢٣/٥/٢٠٠٣م،:صحيح الجامع الصغير للألباني:٢/٨٣١،المكتب الإسلامي،حلب، بدون تاريخ.
(٦)صحيح ،مسند الإمام أحمد، حديث رقم(٨٣٤٨)،البدر المنير:٥/١٥٤.

لقد عدد الإسلام صور أكل الحرام ، وحذر من كل صورة على حدة؛حتى لا يكون للمسلم حجة أو عذر حال اقترابه أو فعله لصورة من تلك الصور، ومن صور أكل الحرام التي حرمها الإسلام:

أ-أكل أموال الناس بالباطل،قال تعالى: { وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ وَتُدْلُوا بِها إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة:١٨٨]،وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كانَ بِكُمْ رَحِيما) [النساء:٢٩]،وإن تحريم أكل أموال الناس بالباطل يشمل كل صور أخذ الأموال بغير الطرق المشروعة، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الأموال عامة أو خاصة.

ب-الرشوة، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي» [(١)]،واللعن الطرد من رحمة الله مما يدل على خطورة الرشوة على كل من الراشي والمرتشي؛بسبب ما توصل إليه من أكل أموال الناس بالباطل والمساهمة في تضيع الحقوق على أصحابها.

جـ-تحريم الهدايا التي يتحصل عليها الموظف من وظيفته،قال رسول الله ﷺ:(مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبْعَثُهُ فَيَجِيءُ فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَيَنْظُرَ أَيُهْدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا؟، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَأْتِي أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ "، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: " اللهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ " ثَلَاثًا) [(٢)]،والعامل في الحديث هو الموظف اللذي تسند إليه الدولة القيام بأعمال نظير أجر يقتضيه وعائد معلوم يعود عليه، فالرسول ﷺ يمثل الدولة في توظيف الناس زمنه ﷺ.

د-تحريم الاختلاس والغلول،فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: امَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا فَذَكَرَ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ، ثُمَّ قَالَ: " لَا أُلْفِيَنَّ يَجِيءُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ

(١) صحيح ،سنن ابن ماجه،ك/الأحكام، ب/التغليظ في الحيف والرشوة، حديث رقم(٢٣١٣)، صحيح الجامع الصغير وزيادته:٢/٩١٠.
(٢)صحيح البخاري،ك/الهبة،ب/من لم يقبل الهدية لعلة،حديث رقم(٢٥٩٧).

شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أُلْفِيَنَّ يَجِيءُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ ،فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أُلْفِيَنَّ يَجِيءُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيَاحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أُلْفِيَنَّ يَجِيءُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أُلْفِيَنَّ يَجِيءُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ) [١]، والغلول وهو الأخذ من الغنيمة قبل قسمتها مذكور كمثال للأخذ من المال العام بغير وجه حق، فكل من يأخذ من المال العام ما لا يحق له فهو والغال من الغنيمة سواء.

هـ-تحريم الغش والغرر،فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي) [٢].

و-تحريم النهب،قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) [٣].

ز-تحريم الاحتكار: والاحتكار: جمع السلع وحبسها إلى الغلاء[٤] فعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ» [٥]،قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْخَاطِئُ هُوَ الْعَاصِي الْآثِمُ، وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي تَحْرِيمِ الِاحْتِكَارِ-كما يقول النووي- وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِ الِاحْتِكَارِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ عَامَّةِ النَّاسِ[٦]

ح-تحريم الخيانة المالية،فعن عَدِيّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمَنَا مِخْيَطًا، فَمَا فَوْقَهُ كَانَ

(١)صحيح مسلم،ك/الإمارة،ب/غلظ تحريم الغلول،حديث رقم(١٨٣١)
(٢)صحيح مسلم،ك/الإيمان،ب/قول النبي ﷺ:(من غشنا فليس منا)،حديث رقم(١٠٢).
(٣)صحيح البخاري،ك/المظالم والغصب،ب/النهبي بغير إذن صاحبه،حديث رقم(٢٤٧٥).
(٤)معجم لغة الفقهاء،محمد رواس قلعجي:صـ٤٦،دار النفائس،الأردن،ط٢/١٤٠٨ه.
(٥)صحيح مسلم،ك/المساقاة،ب/ تحريم الاحتكار في الأقوات ،حديث رقم(١٦٠٥).
(٦)شرح النووي على مسلم:٤٢/١١،دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط٢/١٣٩٢ه.

غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اقْبَلْ عَنِّي عَمَلَكَ، قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ، مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى»(١).

٤- الوعيد بالنار لكل من تسول له نفسه التعدي على أموال الناس،أو الدولة،بأي شكل من أشكال التعدي،قال رسول الله ﷺ:« إِنَّ الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا بُورِكَ لَهُ فِيهَا، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِي مَالِ اللَّهِ وَمَالِ رَسُولِهِ لَهُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" »(٢).

٥-النهي عن إفساد الأموال بأي نوع من أنواع الإفساد ،فعن جابر رضي الله عنه قال:(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا) (٣).

المبحث الثالث

دور المواطن السعودي في الحماية من ظاهرة الفساد المالي في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية والأنظمة والتشريعات السعودية

لم تكتف الشريعة الإسلامية بالسياج الذي وضعته حول المال من النصوص المرغبة في حفظه وصيانته، والمحذرة من أسباب الفساد التي تفتح الباب لتضييعه، وإهداره، بالإضافة إلى العقوبات الرادعة التي هي كفيلة بمنع كل من تسول له نفسه المساس بالمال بغير وجه حق، لم تكتف بكل ذلك بل جعلت من الركائز الكبيرة التي تصون المال وتمنع أي فساد يتطرق إليه هي الإنسان المسلم، فالترغيب لن يجدي، والترهيب لن ينفع، والعقوبة لن تردع ما لم يكن هناك ضمير حي ينبض باحترام التشريع، وإجلال المشرع،وقد تبلورت نصوص الشريعة في إشراك الفرد المسلم في الوقوف ضد أي إفساد إو فساد مالي حول محاور ثلاثة، يمكن بيانها فيما يلي:

١-تفعيل الرقابة الذاتية لدي المسلم:

(١)صحيح مسلم،ك/الإمارة،ب/تحريم الغلول ،حديث رقم(١٨٣٣).
(٢)حسن صحيح،صحيح ابن حبان:١٠/٢٧٠،التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان للألباني:٦/٤٨١،دار باوزير،جدة،ط١٤٤٢ه.
(٣)صحيح مسلم :ك/الهبات، ب/العمري، حديث رقم(١٦٢٥)،وينظر:منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري: صـ٣٥ وبعدها،أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية:صـ٩ وبعدها،مكافحة الفساد تحديات وحلول:صـ٣٨ وبعدها.

لقد حرصت نصوص الإسلام على تفعيل الرقابة الذاتية لدى الفرد المسلم؛لتكون بمثابة الحصن الواقي من أي خلل أو فساد يتطرق إلى جوانب الحياة، ولا سيما المالية منها، تلك الرقابة التي وضع أساسها قول الله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) [المدثر:٣٨]، وقول النبي ﷺ:(اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، وَاسْتَفْتِ نَفْسَكَ»، «الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ»)[١].

والرقابة الذاتية: تعني مراقبة ومتابعة الموظف نفسه بنفسه؛ استشعارا وخوفا من الله تعالى، وليس من أجهزة الرقابة الداخلية أو الخارجية، وهذه أهم أنواع الرقابة على الإطلاق ؛لأنها إذا وجدت حقاً وصدقا كفت وأغنت عن الأنواع الأخري، ولا شك أن الموظف الذي يطبق على نفسه الرقابة الذاتية يصبح موظفا صالحا مصلحا، لا يقرب منه الفساد؛لأنه تحصن بالدرع الواقي،ومما يغذي تلك الرقابة وينميها معرفة الموظف حقيقية تعاليم دينه، وما يدعو إليه من وجوب التقوى، ومراقبة الله في السر والعلن، وأنه تعالى لا يعزب عن علمه شئ، بل يعلم السر وأخفى، وما تخفي الصدور وما تعلن،فإذا أيقن المسلم بذلك هانت عليه مغريات الأموال، وحرص على الكسب الحلال، والبعد عن كل حرام خبيث[٢].

وقد حرص الإسلام على تغذية هذه الرقابة في جانب حفظ الأموال وعدم التعدي عليها، عن طريق النصوص الكثيرة التي تغرس في ضمير الفرد هيبة الاقتراب من الأموال التي لا تحق له، قد سبق ذكر كثير من هذه النصوص في المبحث السابق، ولعل من أهمها ما روي عن أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: " الخَازِنُ الأَمِينُ، الَّذِي يُنْفِقُ – وَرُبَّمَا قَالَ: الَّذِي يُعْطِي – مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا، طَيِّبًا نَفْسُهُ، إِلَى الَّذِي أُمِرَ بِهِ أَحَدُ المُتَصَدِّقَيْنِ "[٣].

٢–تفعيل الاستشعار بالمسئولية المالية:

لقد حرص الإسلام على تعميق روح المسئولية عن المال في نفس كل مسلم، تلك المسئولية التي تدفعه لكسب المال من الحلال الطيب، وتحجبه عن الاقتراب من كل

(١) حسن لغيره، مسند أحمد،حديث رقم(١٨٠٠٦)،صحيح الترغيب والترهيب للألباني:٢/١٥١، مكتبة المعارف، الرياض،ط/الخامسة،بدون تاريخ.

(٢)منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري:صـ٨٦ وبعدها، مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية، وائل سعيد الزهراني:صـ٦٧٣،المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس والعشرين، الإصدار الثاني،٢٠٢٠م.

(٣)صحيح البخاري:ك/الوكالة،ب/وكالة الأمين في الخزانة ونحوها، حديث رقم(٢٣١٩).

ISSN:2536-9245

خبيث حرام، كما تسوق الفرد إلى ألا يتسبب في ضياع المال له أو لغيره، قال رسول الله ﷺ:(«أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»،)[١]،وقال ﷺ:(نَّ اللَّهَ سائل كل راع عما استرعاه: أحفظ أم ضيع) [٢]، وقال:(لاَ تَزُولُ قَدَمُ ابْنِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ خَمْسٍ، عَنْ عُمُرِهِ فِيمَ أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَ أَبْلاَهُ، وَمَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَمَاذَا عَمِلَ فِيمَا عَلِمَ.) [٣]،وقال:(إِنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ) [٤].

٣-تأصيل الشراكة المجتمعية في الحفاظ على الأموال:

تميزت الشريعة الإسلامية في أنها لم تقتصر في مكافحة الفساد المالي على إنشاء هئيات خاصة تمنعه، بل تشرك جميع أفراد المجتمع في الإبلاغ عنه؛لمحاربته والتصدي له، وهذا ما يعرف بمبدأ الاحتساب على المفسدين،وهو من الإرشاد والتوجيه الذي يعد وقاية عامة،ولا سيما في هذا المجال،وذلك بالأمر بالمعروف الذي هوالصلاح،والنهي عن المنكرالذي هوالفساد،وهو شريعة أوجبها الله على الناس وجوبًا كفائيا؛وقاية وصيانة للمجتمع من أن يستشري فيه الفساد[٥]، ولقد أصل الإسلام لهذه المسئولية في قول الله تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [آل عمران:١٠٤]،وقول النبي صلى الله عليه وسلم:(مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ) [٦]،وقوله:(الدِّينُ النَّصِيحَةُ ". قلنا" لِمَنْ ؟، قَالَ: " لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ) [٧]،<u>وإن تأصيل الشراكة الاجتماعية في الوقوف ضد جميع أوجه الفساد المالي وغيره،ليعتمد على نظرة الإسلام للمجتمع كله: أن جميعهم يحملهم</u>

(١)صحيح مسلم:ك/الإمارة،ب/فضيلة الإمام العادل، حديث رقم(١٨٢٩).
(٢)صحيح ابن حبان،حديث رقم(٤٤٩٢).
(٣)سنن الترمذي،ك/أبواب صفة القيامة،ب/في القيامة، حديث رقم(٢٤١٦)،دار الغرب الإسلامي،ط/١٩٩٨م.
(٤)مسند أحمد، حديث رقم(١٨١٤٧).
(٥)الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي:صـ١٨٧،ضمانات مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية،د/إبراهيم محمد قاسم المبمن:صـ٢١٧،مجلة العلوم الشرعية، العدد(٢٥)،شوال ١٤٣٣هـ.
(٦)صحيح مسلم:ك/الإيمان،ب/كون النهي عن المنكر من الإيمان،حديث رقم(٤٩).
(٧)صحيح مسلم: ك/الإيمان،ب/بيان أن الدين النصيحة،حديث(٥٥).

مركب واحد،وأن أي شكل من أشكال الفساد في بنيان المركب إلا يمنعه الآخرون فالغرق هو النتيجة الحتمية لكل من في المجتمع.

المبحث الرابع

دور المواطن السعودي في الحماية من ظاهرة الفساد المالي في الأنظمة والتشريعات السعودية

لقد حرصت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها إلى الآن على صيانة الأموال العامة، والعمل على التصدي لأي فساد يتطرق إليها؛إيمانا من القائمين على أمر هذه الدولة بأن المال هو أساس الاقتصاد القوي، ومنطلق النهوض لأي تقدم حضاري، ولذا سنت المملكة العربية السعودية الكثير من التشريعات والأنظمة الرادعة والمشجعة في آن واحد، والهادفة إلى الحفاظ على المال العام،وملكية الدولة، ومنع أي شكل من أشكال التعدي عليها، والملفت للنظر في تلك التشريعات والأنظمة ليس كثرتها، بل جعلها حجر الأساس للحفاظ على المال هو المواطن وكل من يقيم على أرض هذا البلد الطيب؛إيمانا من المشرع السعودي بأن الإنسان هو محور النهوض، وركيزة التصدي لأي فساد مالي، أو غيره، ولذا لم تخل التشريعات السعودية الكثيرة عن حث المواطن والمقيم على صيانة الأموال،وعدم التردد في التصدي والإبلاغ عن أي فساد مشاهد أو محتمل، ولقد حرص المشرع السعودي على السرية التامة التي تحفظ حق المبلغ عن الفساد، كما شرع المكافئات التشجعيية لذلك، بل خفف العقوبة في حال مبادرة الشخص المرتكب فسادا بالإفصاح عن ذلك قبل كشف الأمر، ويمكن التأكيد على هذا الأمر باستعراض أهم القوانين والأنظمة السعودية التي تحرص على تفعيل دور المواطن في حماية المال العام:

١-النظام الأساس للحكم:

تنص المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي للحكم السعودي،الصادر برقم(أ/٩)،وتاريخ(١٤١٢/٨/٢٧هـ) في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله ،تنص على أن للأموال العامة حرمتها،وعلى الدولة حمايتها، وأن على المواطنين والمقيمين المحافظة عليها[١].

(١)النظام الأساسي للحكم في السعودية:ص٩،ط/١٤١٢هـ.

٢-الاستيراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد:

لقد عددت الاستيراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد،الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم(٤٣)، وتاريخ(١٤٢٨/٢/١هـ)، وتعميم وزير العدل رقم(١٣/ث/٣٠٦٦)، وتاريخ(١٤٢٨/٢/٢٢هـ) مظاهر الفساد المالي بأنها تشمل جرائم:الرشوة،والمتاجرة بالنفوذ،وإساءة استعمال السلطة، والثراء غير المشروع،والتلاعب بالمال العام،وتبديده أو إساءة استعماله، وغسيل الأموال، والجرائم المحاسبية،والتزوير، والغش التجاري وغير ذلك،كما جعلت الاستيراتيجية من أهدافها: توجيه المواطن والمقيم إلى التحلي بالسلوك السليم، واحترام النصوص الشرعية والنظامية المرتبطة بهذا الشأن،وجعلت من وسائلها في سبيل تحقيق أهدافها: مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد عن طريق توعية الجمهور وتعزيز السلوك الأخلاقي بما يلي:

-تنمية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة وخطباء المساجد والعلماء ،والمؤسسات التعليمية وغيرها،وإعداد حملات توعية وطنية تحذر من وباء الفساد.

-التأكيد على دور الأسرة في تربية النشء،ودورها الأساسي في تربية مجتمع مسلم مناهض للفساد.

-حث االمواطن والمقيم على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد،والإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها. [(١)].

٣-تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

تنص المادة الثانية من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الصادر عن مجلس الوزراء برقم(١٦٥)، وتاريخ(١٤٣٢/٥/٢٨هـ) على ارتباط الهيئة بالملك مباشرة، ولا شك أن ذلك يعطيها ثقلا ووزنا،كما تحدد المادةالثالثة هدف الهيئة بحماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ،ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره، ومظاهره، وجعلت من السبل التي تحقق ذلك:

---

(١)الاستيراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد:صـ١٩٧،صـ١٩٩،صـ٢٠٣)،مجلة العدل، العدد(٣٥) رجب ١٤٢٨هـ.

- توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور؛لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد،والتحقق من صحتها،واتخاذ الاجراءات اللازمة.
- العمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة،وبأهمية حماية المال العام.
- نشر الوعي بمفهوم الفساد، وبيان أخطاره وآثاره، وبأهمية حماية النزاهة، وتعزيز الرقابة الذاتية، وثقافة عدم التسامح مع الفساد،وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني،ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

كما تنص المادة الثالثة عشرة من هذا القانون على أن تعد الهيئة قواعد لحماية النزاهة،تشتمل على آليات لمنح مكافئات تشجيعية(مادية ومعنوية) لموظفي الجهات العامة في الدولة وغيرهم ممن يؤدي اجتهادهم إلى كشف حالات الفساد،أو توفير مبالغ للخزانة العامة، ورفع تلك القواعد للملك للنظر في اعتمادها[١].

٤-نظام مكافحة الرشوة:

تنص المادة السابعة عشر من نظام مكافحة الرشوة السعودي- الصادر برقم(م/٣٦)، وتاريخ(١٤١٢/١٢/٢٩هـ،في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله- على أن كل من أرشد إلى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام،وأدت معلوماته إلى ثبوت الجريمة،ولم يكن راشيا،أو شريكا، أو وسيطا يمنح مكافأة لا تقل عن خمسة آلاف ريال، ولا تزيد عن نصف قيمة المال المصادر،ويجوز لوزارة الداخلية صرف مكافأة أعلى من المبلغ الذي يحدد بمقتضى هذه المادة،وذلك بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء عليها[٢].

٥-نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة:

تنص المادة الثامنة من نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة الصادر في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله برقم(م/٧٩)،وتاريخ(١٤٤٢/٩/١٠هـ) على أن للمحكمة المختصة أن تعفي من العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطة المختصة بالجريمة قبل العلم بها، وقبل وقوع

(١)تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:صـ٢،صـ٥،صـ٦،صـ١٠،ط/١٤٣٢هـ.

(٢)نظام مكافحة الرشوة:صـ٧،ط/١٤١٢هـ.

الضرر،وإن الإبلاغ بعد العلم تعين للإعفاء أن من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة في حال تعددهم[١].

٦-نظام مكافحة التستر:

ينص الفرع الثالث من المادة التاسعة في نظام مكافحة التستر الصادر في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله برقم (م/٤)،وتاريخ(١٤٤٢/١/١هـ) على أن للمحكمة تخفيف العقوبة في حال بادر الشخص بالإبلاغ عن الجريمة المتصلة بالتستر ،وكذلك المادة الثالثة عشرة،وأما المادة الثامنة عشرة فتؤكد على أنه يجب الحفاظ على سرية هوية المبلغين في سجل سري،وعدم تضمينها في ملف القضية،كما تمنح بقرار من الوزير مكافأة لا تزيد عن (٣٠%) من الغرامة المحصلة عن أي جريمة،أو مخالفة منصوص عليها في النظام لمن يبلغ عنها،من غير المختصين بتطبيق أحكام النظام،إذا قدم معلومات يصلح الاستناد إليها في البدء في التحقيق،وصدر حكم نهائي بثبوت الجريمة،أو أصبح القرار نهائيا بثبوت المخالفة،ولم يكن ذلك المبلغ مدانا فيها[٢].

٧-نظام مكافحة الغش التجاري:

كما حرص قانون مكافحة الغش التجاري الصادر في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله برقم(م/١٩)، وتاريخ (١٤٢٩/٤/٢٣هـ) في مادته الحادية عشرة على تشجيع المواطن والمقيم على المشاركة في كشف الغش التجاري عن طريق رصد المكافئات المشجعة على ذلك[٣].

٨-نظام مكافحة غسيل الأموال:

لم يغب عن المشرع السعودي في تشريعه قانون مكافحة غسيل الأموال رقم(م/٢٠)، وتاريخ (١٤٣٩/٢/٥هـ) الصادر في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله أن يكون دور المواطن حاضرا في التشريع: فالمادة الخامسة عشر تشجع على الابلاغ عن الجرائم المتعلقة بغسيل الأموال في حال الاشتباه،والمادة التاسعة والعشرون لتخفيف العقوبة المنصوص عليها في القانون في حال الابلاغ عن الجريمة

(١)نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة:صـ٥،ط/١٤٤٢هـ.

(٢)نظام مكافحة التستر:صـ١٠،صـ١١،صـ١٢،ط/١٤٤٢هـ.

(٣)نظام مكافحة الغش التجاري:صـ٧،ط/١٤٢٩هـ.

قبل كشفها،وكذلك المادة الثلاثون تتعلق بتخفيف العقوبات في حال كشف الجريمة إذا ترتب على تلك المعلومات منع جريمة غسيل أموال أخرى، أو ضبط باقي الجناة[١].

هذا، وتوجد جهات وتشريعات غير التي ذكرت تعمل على مكافحة الفساد المالي، ومشاركة المواطن والمقيم في ذلك، منها: ديوان المظالم، وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، وغير ذلك[٢].

ومما ينبغي أن يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية تعمل على إشراك المواطن والمقيم ولذا فتحت قنوات للتواصل بين أفراد المجتمع للتصدي لظاهرة الفساد والإبلاغ عنه عبر أحد الوسائل التالية:

١ .الرقم المجاني ٩٨٠

٢ .رقم الواتساب ٠٠٩٦٦٥٣٩٩٨٠٩٨٠.

٣ .رقم الفاكس رقم ١١٤٤٢٠٠٥٧٠٠٩٦٦.

٤-البريد الإلكتروني nazaha.gov.sa@980

٥ .إرسال الرسائل على العنوان البريدي التالي:

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد ص . ب (واصل)(٧٦٦٧)- العليا – حي الغدير الرياض ١٣٣١١-٢٥٢٥ المملكة العربية السعودية.

٦ .تقديم البلاغ بالحضور الشخصي.

٧ .إرسال برقية.

٨ .عن طريق خدمة البلاغات في الموقع الإلكتروني للهيئة[٣].

وقد نشر موقع الهيئة العامة السعودية لمكافحة الفساد مقالا تحت عنوان: معا نقضي على الفساد جاء فيه: مهما بلغت القوانين من دقة، ومهما إتسمت التدابير بالصرامة ومهما أوتيت الهيئة العامة لمكافحة الفساد من صلاحيات ، فلن يفلح كل هذا في وأد الفساد وتجفيف منابعه ومحاصرته؛ إذ إن كل التجارب والشواهد تؤكد على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والمؤسسية مع سواعد الأفراد؛ لمحاصرة آفة الفساد

(١)نظام مكافحة غسيل الأموال:صـ٩،صـ١٦،ط/١٤٢٩هـ.

(٢)ينظر: جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية:صـ١٤.

(٣)الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة ومكافحة الفسادhttps://www.mof.gov.sa/Pages/nazaha.aspx.

والقضاء عليه،والهيئة العامة لمكافحة الفساد تؤمن بأن دور الأفراد هو الدور الأساسي والفاعل في محاربة الفساد واجتزازه من جذوره ؛ فهم الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الدوائر الحكومية وما تقدمه من خدمات، وهم الأكثر قدرة على كشف مواطن الفساد والإبلاغ عنه .ولقد كان هذا الأمر موضع اهتمام المشرع حينما نص في المادة (٤)من قانون إنشاء الهيئة على أنه من الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها : تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

والهيئة العامة لمكافحة الفساد من جانبها تعلن عن استعدادها الكامل للتعاون والتواصل مع الأفراد، ومؤسسات المجتمع المدني، وبكافة الآليات والوسائل للوصول إلى الهدف الأسمى وهو تجفيف منابع الفساد، وحفظ المال العام،وملاحقة المفسدين[١].

كما نشرت جريدة سبق الإلكترونية يوم ١٢/سبتمبر ٢٠٢١م مقالا تحت عنوان: مكافحة الفساد حان دورك،من أهم ما جاء فيه: لا ينبغي أن ننظر إلى محاربة الفساد على أنها واجب الحكومة،بل حان دور كل مواطن ومقيم للتعاون مع الجهات المعنية، والإبلاغ عن الفاسدين، فلن يتحقق النجاح المنشود إلا إذا تحول الأمر إلى ثقافة مجتمعية، يشارك بها الجميع، ولا سيما في ظل وجود المرسوم الملكي الكريم الذي يوفر الحماية لكلَ من يبّلغ عن وجود حالة فساد في موقع عمله، ويمنع تعرضه إلي إجراءات انتقامية[٢].

المبحث الخامس

تصور مقترح لزيادة وعي وفاعلية المواطن السعودي في مساندة الدولة ضد مكافحة الفساد المالي

وفي ضوء ما سبق،وما تقتضيه طبيعة الفساد المالي من خطورة بالغة في وقتنا الحاضر،على الفرد والمجتمع ،نقدم هذا التصور ؛ لزيادة وعي وفاعلية المواطن السعودي

(١)موقع الهيئة العامة لمكافحة الفسادhttps://www.nazaha.gov.kw/AR/pages/eliminatecorruption.aspx

(٢)الموقع الإلكتروني لجريدة سبق https://sabq.org/saudia/c6pddv.

في مساندة الدولة ضد مكافحة الفساد المالي،ويمكن تلخيص التصور المقترح في البنود الآتية:

١-العمل على تضمين قضايا الفساد المالي في البرامج التعليمية في جميع مراحل التعليم، الجامعي وما قبله،وذلك بإقرار مناهج دراسية تعزز وتنشر ثقافة الحفاظ على المال، وتؤصل لوجوب المشاركة المجتمعية في التصدي لأي فساد يتطرق إلى المال العام،أو يكون من شأنه التعدي على أموال الآخرين.

٢- دعم وتشجيع الأبحاث العلمية الهادفة إلى تعزيز مكافحة الفساد المالي،وتأصيل مفاهيمه،وإبراز أهم مخاطره في تراث الحضارة الإسلامية، وتاريخها القديم والحديث.

٣-أن تقوم وسائل الإعلام بدورها في نشر ثقافة النزاهة ،ومحاربة الفساد ونشر الوعي بمخاطره،بحيث تكون هذه القضية محورا أساسيا تتناوله وسائل الإعلام يوميا،بطريقة أو بأخرى.

٤-العمل على الاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد المالي،واطلاع جميع طوائف المجتمع بهذه الخبرات حتى يستفيد المواطن والمقيم منها، فيكون عنصرا فاعلا في محاربة الفساد.

٥- العمل على تدعيم الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد بعناصر بشرية ذات كفاءة عالية بحيث تتمكن من التواصل مع الجمهور باحترافية توصل إلى كشف الفساد، والتصدي للفاسدين.

٦- ضرورة تفعيل وتطبيق ومتابعة الدليل التعريفي بأخلاقيات المهنة والتبصير بواجبات الموظف، في الدوائر الحكومية ؛ لأن ذلك يعد منطلقا أساسيا لمحاربة الفساد، والحد من تبعاته.

٧-العمل على عقد الندوات والمحاضرات المستمرة لموظفي الدولة في جميع القطاعات لزيادة وعيهم بمخاطر الفساد المالي وسبل مواجهته.

٨-إنشاء مراكز لمكافحة الفساد في جميع مدن المملكة تكون وظيفتها رفع الوعي لدى الجمهور بالفساد وأشكاله وأضراره، وتسهيل التواصل مع جميع فئات المجتمع الراغبة في التصدي لظاهرة الفساد، وخصوصا المالي منها.

ISSN:2536-9245

٩-العمل على تكريم وإظهار المواطنين ذوي النزاهة الذين تعرضوا لمغريات فساد مالي ورفضوها،وكذلك الذين أسهموا في فضح جرائم فساد؛حتى يكونوا قدوة ومثالا يحتذى به من غيرهم.

شكروتقدير:

وفي الختام لا يسع فريق البحث إلا أن يشكر جامعة تبوك،ممثلة في عمادة البحث العلمي على دعمها الكلي(العلمي والمادي) لهذا البحث(S-005-1443) وغيره من البحوث الهادفة والرائدة في مجالات البحث المختلفة.

الخاتمة

لقد توصل الباحثان إلى عدد من النتائج من أهمها:

١-أن تعاريف الفساد المالي ترجع إلى التفريط فيما أسند إلى الشخص من أموال، بما يترتب عليه إخلال بمقاصدها.

٢-أن من أهم مخاطر الفساد المالي أنه يعمل على إعاقة التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي.

٣- أن الوازع الديني والأخلاقي، يمثل حصنا متينا به يتحصن الفرد والمجتمع كله من جميع أشكال الفساد، ولا سيما المالي منها.

٤- أن حفظ المال يكون بأمرين: أحدهما: ما يقيم أركانه ويثبت قواعده، وهو حفظه من جانب الوجود، والثاني: ما يدرأ عنه الاختلال الواقع أو المتوقع، وهو حفظه من جانب العدم.

٥- أن الشريعة الإسلامية والقوانين والأنظمة السعودية تشتركان في جعل الركيزة الأكبر التي تصون المال وتمنع أي فساد يتطرق إليه هي الإنسان .

٦- أنه لا ينبغي أن ننظر إلى محاربة الفساد على أنها واجب الحكومة،بل مسئولية كل مواطن ومقيم أن يتعاون مع الجهات المعنية، في الإبلاغ عن الفساد، والكشف عن الفاسدين.

ISSN:2536-9245

المصادر والمراجع

١- أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية،د/طه فارس، نشر شبكة الألوكة،بدون تاريخ..

٢- الاستيراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ،مجلة العدل، العدد(٣٥) رجب ١٤٢٨هـ.

٣- تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،ط/١٤٣٢هـ.

٤- جهود مكافحة الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية،د/شريهان ممدوح أحمد ،المجلة القانونية .

٥- الجوانب الاقتصادية والقانونية لدعم أجهزة الرقابة المالية في تفعيل الاستيراتيجة الوطنية لمكافحة الفساد،د/محمد فوزي الخولي ،مجلة روح القوانين، العدد(٩٥)،السنة٢٠٢١م.

٦- شرح مشكل الآثار للطحاوي ،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط١/١٤١٥هـ.

٧- ضمانات مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية،د/إبراهيم محمد قاسم الميمن ،مجلة العلوم الشرعية، العدد(٢٥)،شوال ١٤٣٣هـ.

٨- الضوابط الشرعية لمكافحة الفساد المالي،د/هيفاء أحمد باخشوين، مجلة العدل، نشر وزارة العدل السعودية، العدد(٧٢)، السنة١٤٣٧هـ.

٩- الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي،د/نزار عبدالحميد تركي،وزارة التعليم والبحث العلمي العراقي،ط/٢٠١٧م.

١٠- الفساد المالي والإداري وغياب ثقافة النزاهة(الأسباب وسبل المعالجة)،د/فواز خلف ظاهر،مجلة كلية القانون،جامعة تكريت، العدد(٣٦)، المجلد(٧)، السنة ٢٠١٨م.

١١- الفساد في المال العام(من مداخله وصوره وسبل مكافحته في الشريعة الإسلامية،د/باعزيز على الفقيه ،مجلة دراسات دعوية، العدد(٩) يناير ٢٠٠٥م.

١٢- مكافحة الفساد المالي في الإسلام(جريمة الرشوة إنموذجا)،د/أحمد أولاد سعيد ،المركز الجامعي غار داية.

١٣- مكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي،د/عبدالباري حمدان سليمان،بدون تاريخ.

١٤-مكافحة الفساد تحديات وحلول،هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية ،ط/٢٠٢٠م.

١٥- مكافحة الفساد في الأنظمة السعودية والاتفاقيات الدولية، وائل سعيد الزهراني ،المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس والعشرين، الإصدار الثاني،٢٠٢٠م.

١٦- منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري،عبدالله بن ناصر آل غصاب،جامعة نايف للعلوم الأمنية،ط١/١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٧- الموقع الإلكتروني لجريدة الرياض

.https://www.alriyadh.com/

١٨- الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد

. https://www.mof.gov.sa/Pages/nazaha.aspx

١٩- نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة ،ط/١٤٤٢هـ.

٢٠- نظام مكافحة التستر ،ط/١٤٤٢هـ.

٢١- نظام مكافحة الرشوة ،ط/١٤١٢هـ.

٢٢- نظام مكافحة الغش التجاري،ط/١٤٢٩هـ.

٢٣- نظام مكافحة غسيل الأموال ،ط/١٤٣٩هـ.

٢٤- النظام الأساسي للحكم في السعودية ،ط/١٤١٢هـ.